موقف البلاغيين والنقاد القدماء من عدم استقلال البيت الشعري

إعداد

السيد رمضان السيد

أ.د محمد السيد الدسوقي

أستاذ متفرغ بقسم اللغة العربية كلية الآداب _ جامعة طنطا

د. حسن عبد العال عباس

أستاذ مساعد متفرغ بقسم اللغة العربية كلية الأداب _ جامعة طنطا

المستخلص:

يشكِّل البيت الوحدة الإيقاعية التي يتكون منها بنيان النص في الشعر البيتي، وتتضح روعة أي نص شعري من خلال انضمام أبياته بعضها إلى بعض؛ ولذا تتحتم ضرورة فهم العلاقات الرابطة بين الأبيات المتراصة فوق بعضها في هذا الكيان الإبداعي الذي يمثل فن العرب الأول، ولا شك أن دراسة موقف البلاغيين والنقاد القدماء من عدم استقلال البيت الشعري يُعَدُّ خطوة في هذا الطريق.

وتكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة لكونها تعالج فجوة بحثية تتعلَّق بجانب غير تام الوضوح؛ لما يكتنفه من خلافات مرجعها إلى تصوُّر حقيقة التضمين العروضي الذي عُدَّ في عيوب القافية، وطرح رؤى شتى فرضت استقلال البيت الشعري على نحو من الأنحاء، لكنَّ تلك الرؤى لم تزل تحتاج إلى إعادة النظر فيها وفيما ينبني عليها من اتجاهات نقدية.

وبناءً على ذلك؛ يهدف البحث إلى الوقوف على أهم النصوص التراثية في بطون كتب البلاغة والنقد الأدبي التي تعرَّضت لقضية عدم استقلال البيت الشعري، ومحاولة تكوين صورة مكتملة تُظهر حقيقة موقف القدماء منها، بالاعتماد على منهجية علمية قائمة على الفهم والتحليل والاستقراء.

الكلمات الافتتاحية: استقلال، البيت، البلاغة، النقد.

مقدمة

اتجاهات علماء القافية في فهم التضمين العروضي

ساد في التصورات الشائعة عن الشعر البيتي أن البيت وحدة مستقلة بمعناها عن سابقتها ولاحقتها، وأن القافية نهاية معنوية للبيت مع كونها نهاية إيقاعية حتمية، لكنَّ قراءة الشعر القديم، ولا سيما الجاهلي، تكذِّب ذلك، وحسبنا أن نتأمل معلَّقة النابغة الذبياني لنجد كثيرًا من أبياتها محتاجًا إلى ما بعده حتى يتم به المعنى الذي أراده الشاعر، فمثلًا قوله:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَانًا أُسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

شديد اللصوق في المعنى بقوله بعدُ:

إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَأْيًا مَا أُبَيِّنُهَا وَالنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بِالمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

وكذا قوله:

فَعَدِّ عَمَّا تَرَى إِذْ لَا ارْتِجَاعَ لَهُ وَانْمِ الْقُتُودَ عَلَى عَيْرَانِةٍ أَجُدِ

بالنسبة إلى ما يليه:

مَقْذُوفَةٍ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَازِلُهَا لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفُ الْقَعْوِ بِالمَسَدِ[1]

ولعلَّه ليس من المبالغة القول إن مدار حقيقة استقلال القافية في الشعر البيتي على مصطلح التضمين العروضي الذي يحتاج منا إلى وقفة بحثية، وحين نطالع ما سطره العروضيون تحت هذا الباب نجدهم منقسمين ثلاثة اتجاهات، الاتجاه الأول يذهب إلى عدم استقباح التضمين، ويتزعمه أبو الحسن الأخفش الذي صرَّح بأن التضمين ليس بعيب، مع اعترافه بأنه دون الشعر العالي، ويُفهَم من سياق كلامه أن ثمة من كان في زمنه يرى إدراج التضمين في عيوب القافية؛ لأن طريقته في التعبير جاءت في صورة الرد على هذا الرأي، بل أجهد نفسه بعض الشيء في إثبات عدم صوابه، وذلك حين يقول: «ولو كان كل ما وُجِد ما هو أحسن منه قبيحًا كان قول الشاعر:

(١) ديوانه: ١٤، ١٥، ١٦ على الترتيب.

سَــتُبْدِي لَــكَ الْأَيَّــامُ مَــا كُنْــتَ جَــاهِلًا وَيَأتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

رديئًا إذا وُجد ما هو أشعر منه، فليس التضمين بعيب كما أن هذا ليس برديء»[١]، ويحدثنا علي بن عثمان الإربلي أن الأخفش قصد بذلك الرد على الخليل بن أحمد[٢].

ويشبه هذا الاتجاه ما سطره محمد بن أحمد بن كيسان حيث يقول: «وأما التضمين فإنه ليس بالعيب القبيح، ولكن أجزل الكلام ما كان قائمًا بنفسه إذا أُنشد كل بيت من القصيدة مفردًا استوعب المعنى الذي وُضع له»[٣]، ومعنى هذا أنه وضع التضمين في الشعر الجيد الذي لا عيب فيه، وجعل فوقه الشعر الجزل العالي، وتبدو رؤية ابن كيسان قائمة على ثنائية الطبع والتعمد، فهو يرى أن استقلال القافية الطبعي جزالة، واستقلالها المتعمد عيب، وعدم استقلال القافية الطبعي جيد، وعدم استقلالها المتعمد لا عيب فيه.

وقد نتوهم شيئًا من التناقض في هذه القسمة التي عابت استقلال القافية المتعمد واستحسنت عدم استقلالها المتعمد، لكن لا يلبث هذا الوهم أن يزول إذا تأملنا مفهوم الاعتماد الذي أشار إليه ابن كيسان في موضعين من كلامه، حين يعلِّق على أبيات نسبها إلى بعض المحدثين قائلًا: «وهذا الذي يجيء على الاعتماد ليس كالذي ذكرنا؛ لأن قائله أراده هكذا فلا عيب عليه فيه، وإنما العيب على من اجتهد في أن تكون أبياته كالأمثال التي تنفرد، فيكون كل مثل منها قائمًا بنفسه غير معتمد على غيره»[٤].

ونستطيع أن نعبِّر عن معنى كلام ابن كيسان بأن نقول إن الأصل في الشعر العربي أن تكون أبياته معتمدًا بعضها على بعض، فإذا استقلَّ شيء من قوافيه عفوًا على هذه الحال جزل وعلا، وإذا احتاج شيء منها عفوًا إلى ما يليه كان جيدًا حسنًا.

أما إذا تكلَّف الشاعر قطع قوافيه عن بعضها فإن شعره يلين وينزل، لأنه خالف قانون الاعتماد، وإذا تكلَّف إفقار بعضها إلى بعض لم يكن معيبًا؛ لأنه أشبه بالأصل الذي هو الاعتماد.

وقد أورد ابن منظور نصًّا لأبي الفتح ابن جني أطال فيه النَّفَس بتأييد ما ذهب إليه الأخفش، جاء فيه قوله: «هذا الذي رآه أبو الحسن من أن التضمين ليس بعيب مذهب تراه العرب وتستجيزه، ولم يَعْدُ فيه مذهبَهم من

(١) القوافي: ٧٠-٧١.

(٢) القوافي: ٢٠١.

(٣) تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها: ٢٧٤.

(٤) تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها: ٢٧٦.

وجهين: أحدهما السماع، والآخر القياس، أما السماع فلكثرة ما يرد عنهم من التضمين، وأما القياس فلأن العرب قد وضعت الشعر وضعًا دلَّت به على جواز التضمين عندهم»[١].

ويبدو أن ابن جني قنع بما احتج به على صحة دعواه؛ ذلك أنه لم يذكر في كتابه «مختصر القوافي»[٢] التضمين في عيوب القافية، ما يعني أن القضية استقرت عنده على استحسان عدم استقلال القافية.

وقد أيَّد هذا الاتجاه في العصر الحديث الدكتور عبد الله الطيب المجذوب، فقال: «وعندي أن كلا النوعين من التضمين ليس بعيب كبير، وكثيرًا ما يحسن موقعه إذا كان البحر قصيرًا، أو كان الشعر قصصيًّا آخذًا بعضه برقاب بعض، أو خطابيًّا حاميًا»[٣].

أما الاتجاه الثاني فمثَّله العروضيون الذين يقفون على النقيض من الفهم السابق، فيعيبون التضمين مطلقاً كما فعل أبو العباس المبرد الذي كان مقتصدًا جدًّا في عرض تصوره للمسألة، إذ اكتفى بتعريفه ضمن عيوب الشعر مستشهدًا برجز لا يُعرف قائله وإلى أي عصر ينتمي:

وَمَـــا عَلَيْـــكِ أنْ تَقُـــولِي كُلَّمَـــا سَـــبَّحْتِ أوْ هَلَّلْـــتِ: يَـــا اللَّهُـــمَّ مَـــا

اردُدْ عَلَيْنَـــا شَـــيْخَنَا مُسَـــلَّمَا فَإِنَّنَـــا مِـــنْ خَيْـــرِهِ لَـــمْ نَعْـــدَمَا[٤]

وربما كانت طبيعة تأليف كتابه وراء هذا الاختصار الشديد الذي لم يمنحنا فرصة استنباط أي فكرة جديدة من عباراته، فقد جاء في صورة متن موجز في علم القافية خالٍ من التحليلات.

وربما كان للمبرد كتاب آخر مفقود اسمه «القوافي» بسط فيه مسائل القافية، ولعل كتابه المطبوع مختصر له؛ لأن الإربلي نقل عنه فقال: «التضمين، وهو من عيوب الشعر، وقد سماه المبرد المضمر في قوافيه»[٥]، وهو قول خلا منه كتابه المطبوع.

---

(١) لسان العرب (ضمن): ٢٦١١.

(٢) ص: ٣٠-٣٥.

(٣) المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها: ٥١/١.

(٤) القوافي وما اشتُقَّت ألقابها منه: ١٢.

(٥) القوافي: ١٩٦.

وسار أبو البركات الأنباري في كتابه «الموجز في علم القوافي»[١] على نهج المبرد بالاقتصاد في القول، ولقد كان لشدة الإيجاز أثر سلبي في عرض تصورهما، إذ بدت رؤيتهما كأنها مقتصرة على نوع محدَّد من التضمين، فمثلًا لم يستشهد صاحب «الموجز» بغير قول بشر بن أبي خازم:

فَسَـــائِلْ تَمِيمًـــا بِنَـــا وَالرَّبَـــابَ وَسَـــائِلْ هَـــوَازِنَ عَنَّـــا إِذَا مَـــا

لَقِينَـــاهُمُ كَيْـــفَ نَعْلُـــوهُمُ بِبِـــيضٍ يُفَلِّقْـــنَ بَيْضًـــا وَهَامَـــا

ومن ثم لم يتضح إن كان يُخرج غير هذا النوع من عيوب القافية، أم ذكره على سبيل التمثيل لا الحصر.

من جهة أخرى، نحا فريق ثالث من العروضيين إلى التمييز بين نوعين من التضمين: حسن ومعيب، وتفاوتوا في طريقة التعامل معهما، فعبد الباقي التنوخي ذكر النوعين واستشهد على كل منهما دون تمييز الحسن من المعيب[٢]، وقسَّم أبو بكر الشنتريني التضمين أربعة مستويات، كان أعلاها ما تم لفظه[٣]، وحين نستوضح مفهوم تمام اللفظ عنده لا نجد له مقصدًا غير اكتمال التركيب النحوي، وقد استشهد على هذا المستوى من التضمين، الذي أخرجه من حد العيب، ببيتي امرئ القيس:

وَتَعْـــرِفُ فِيـــهِ مِـــنْ أَبِيـــهِ شَـــمَائِلًا وَمِـــنْ خَالِـــهِ وَمِـــنْ يَزِيـــدَ وَمِـــنْ حُجُـــرْ

سَـــمَاحَةُ ذَا، وَبِـــرُّ ذَا، وَوَفَـــاءُ ذَا وَنَائِـــلُ ذَا، إِذَا صَـــحَا وَإِذَا سَـــكِرْ

وجاءت كلمة «سَمَاحَةُ» خبرًا مرفوعًا لمبتدأ محذوف حسبما ضبطها بالضم هو أو محقق الكتاب، ما يعني أن جملة البيت الأول قد استوفت أركانها النحوية ولم تعد محتاجة إلى البيت الثاني إلا لتفسير ما أُجمل فيها، وحين نراجع ذلك في ديوان امرئ القيس نرى كلمة «سَمَاحَة» نُصبت لتكون بدلًا من «شَمَائِلًا»[٤]، وأيًّا كان فإن كلتا القراءتين لا تُخلُّ باكتمال التركيب النحوي في البيت الأول.

(١) ص: ٤٢.

(٢) القوافي: ٢٠٢-٢٠٣.

(٣) الكافي في علم القوافي: ٥٤-٥٦.

(٤) ص: ١١٣.

أما المستوى الثاني فخصَّه الشنتريني بالنوع الذي لا يكتمل فيه التركيب النحوي، كما هي الحال في قول حاتم الطائي:

أَمَـــاوِيَّ إِنْ يُصْـــبِحْ صَـــدَايَ بِقَفْـــرَةٍ مِـــنَ الْأَرْضِ لَا مَـــاءٌ لَـــدَيَّ وَلَا خَمْـــرُ

تَـرَيْ كُـلَّ مَـا أَفْنَيْـتُ لَـمْ يَـكُ ضَـرَّنِي وَأَنَّ يَـــدِي مِمَّـــا بَخِلْـــتُ بِـــهِ صِـــفْرُ

إذ لم يتم عمل حرف الشرط في البيت الأول.

والمستوى الثالث استشهد عليه ببيتين من مشطور الرجز[١]:

إِنَّ أَمِيـــــرَ الْمُـــــؤْمِنِينَ قَـــــدْ بَنَـــــى عَلَـــى الطَّرِيـــقِ عَلَمًـــا مِثْـــلَ الصُّـــوَى

وحكى خلاف العلماء في عيبه، وأورد حُجَّة من حسَّنه، فقال: «لأنه لو سكت على قوله: «قَدْ بَنَى» لتم الكلام»، ومعنى هذا أن مدار الخلاف على نية المنشد، أَقَصَدَ جعل الفعل المتعدي لازمًا وقدَّر فعلًا ثانيًا في البيت التالي أم لا؟ فإن كانت الثانية أُلحق هذا المستوى بما سبق، وحينها لن يمتاز المستوى الأخير الذي صرح بأنه عيب قبيح، واستشهد عليه بقول النابغة الذبياني الشهير:

وَهُـــمْ وَرَدُوا الْجِفَـــارَ عَلَـــى تَمِـــيمٍ وَهُـــمْ أَصْـــحَابُ يَـــوْمِ عُكَـــاظَ إِنِّـــي

شَـــهِدْتُ لَهُـــمْ مَـــوَاطِنَ صَـــادِقَاتٍ شَـــهِدْنَ لَهُـــمْ بِصِـــدْقِ الْـــوُدِّ مِنِّـــي

لأنه يتحد مع الثاني والثالث في علة عدم اكتمال التركيب النحوي، ومن هنا يتضح عدم رسوخ التقسيم الذي انتهجه الشنتريني للتضمين؛ لأنه قام في الأساس على علة ضعيفة.

وبينما لا يرى نشوان الحميري للتضمين سوى نوعين اثنين، يعتقد بأن هذين النوعين لا يتفاضلان في الحسن، بل يتفاوتان في العيب؛ لأن عبارته جاءت على هذا النحو: «إلا أن بعضه أهون من بعض»[٢]،

(١) أشار محقق الكتاب الدكتور علاء محمد رأفت إلى أنهما من الرجز التام، وهو خطأ؛ لأن المؤلف قد صرح بأنهما بيتان لا بيت مصرعً، فقال: «لأن حرف الجر متعلق بالبيت الأول».

(٢) القوافي (تحقيق محمد عزير شمس): ٢٦٩.

واستعمل أسلوبًا مختلفًا في تمييز أحدهما عن الآخر، اعتمد فيه على التمثيل، فذكر أن الأقل عيبًا هو مثل ما يجيء بعد الابتداء والقسَم، دون أن يعلل سبب خفاء العيب في مثل هذين المثالين.

وافتتح علي بن عثمان الإربلي كلامه عن التضمين بوصف عام يصدق على نوعيه، لكنه اختص بالذكر بعدها النوع الذي تتعلق فيه كلمة القافية بالبيت التالي.

وحين يقول: «ومنه نوع تتعلق فيه قافية البيت الأول بالبيت الثاني، فلا تتم إلا به، ولا يصح معناه إلا فيه»[١]، يفهم محقق الكتاب الدكتور عبد المحسن فراج القحطاني من العبارة الأخيرة أن كلامه منصبٌّ على هذا النوع من التضمين، أي أن هذا النوع هو الأَوْلى بمعنى هذه التسمية، لكنَّ ظاهر السياق يشير إلى أن معنى البيت الأول لا يصح إلا في الثاني.

ولو افترضنا صواب ما فهمه القحطاني فإن هذا الوعي لم ينسحب بعدُ على الحكم بالحسن والقبح لدى الإربلي؛ لأننا نجده هناك يعتمد على معيار آخر، فيقرر أن قبح التضمين مرتهن بمسيس حاجة البيت الأول إلى الثاني.

ولا شك أنه معيار ذوقي يفتقد الكثير من الدقة والوضوح، بل غلب على طريقته الذوق المحض وعدم القدرة على التقعيد، فهو يعيب شاهدًا ويحسِّن آخر معتمدًا على الحس السليم، لكنه لا يتقدم خطوةً باستخلاص سر مشترك يمكن الاتكاء عليه في هذا النوع من النقد، فيكتفي بمثل قوله: «فهذا وإن كان كالذي قبله سواء إلا أنه أسهل مأخذًا وأعذب»، وكذا قوله: «فهذه قطعة قد وقع التضمين فيها جميعًا، على أن فيه حلاوة في الذوق وخفة في السمع»، ثم يترك الأمر للقارئ ليُعمل ذوقه على هذا النحو فيقول: «فهذه أنواع من التضمين، فقِسْ عليها»[٢]، وقد دعم هذا الاتجاه العروضي في العصر الحديث كثيرون، منهم الدكتور حازم علي كمال الدين[٣]، والدكتور محمد حماسة عبد اللطيف[٤]، والدكتور محمود السمان[٥].

---

(١) القوافي: ١٩٦.

(٢) القوافي: ١٩٧، ١٩٨، ٢٠١ على الترتيب.

(٣) القافية (دراسة صوتية جديدة): ١٨٣.

(٤) البناء العروضي للقصيدة العربية: ٢٤٠-٢٤١.

(٥) العروض الجديد (أوزان الشعر الحر وقوافيه): ١٢٥.

ويلاحَظ من مطالعة مؤلفات أولئك العروضيين القدماء، على اختلاف منازعهم، اعتماد فريق منهم على أمثلة من الشعر القديم، ولا سيما الجاهلي، كالأخفش والتنوخي والشنتريني وابن الدهان وأبي البركات الأنباري وغيرهم، في حين اعتمد ابن كيسان على الشعر القديم والمحدث، كما فعل ذلك نشوان الحميري والإربلي اللذان نوَّعا شواهدهما من الشعر القديم والعباسي، وهذا يشير إلى أن الشعر القديم بأسلوبه الفني شكَّل معظم عينات البحث لدى العروضيين القدماء في تلك القضية، وكان هو مرشدهم إلى تلك الرؤى التي غلب عليها عدم استقباح التضمين بصورة مطلقة.

ويظهر مما سبق أن الاتجاه المستحسن للتضمين كان أشد قدرةً على عرض دعواه والاحتجاج عليها، ومثلُه الاتجاه الذي قسم التضمين نوعين، وإن افتقدت رؤى أصحابه في تمييز التضمين الحسن من المعيب إلى الوضوح الكافي، ومال إلى الاتجاهين كثير من الدارسين المحدثين.

ونرى أن الاتجاه الذي عاب التضمين إطلاقًا صاغ رؤيته في صورة تقريرات مختصرة، لكنها تحتمل التأويل إذا أخذنا في الحسبان أن شيئًا كثيرًا من جهود ذلك الاتجاه قد يكون مفقودًا أو مندثرًا كما أشرنا في حديثنا عن المبرد، أو أن بعض علماء هذا الاتجاه لم يقُل بعد كل ما عنده، كما سيتضح لنا من مناقشة أفكار أبي البركات الأنباري في موضعها اللائق خلال السطور التالية.

- **ارتباك البحث البلاغي والنقدي تجاه عدم استقلال القافية**

على الرغم من اتفاق أكثر علماء العروض القدماء على عدم استقباح التضمين مطلقًا في الشعر البيتي، فإن عدم اتضاح رؤاهم المختلفة بصورة كافية في تمييز التضمين الحسن من التضمين المعيب أثَّر سلبيًّا في تناول البلاغيين والنقاد القدماء قضية عدم استقلال القافية، فنراهم يقتربون منها بشيء كثير من الحذر، ولا يتعمقون في بحثها واستجلاء أبعادها الفنية، ما يشي بأنهم ظلوا ينظرون إليها بوصفها أحد عيوب القافية التي لا يمكن أن يختبئ خلفها أي ومضات إبداعية.

ولم يكن الخلل في دراسة العروضيين للقضية هو السبب الوحيد وراء ارتباك البلاغيين والنقاد تجاهها، بل ثمة عامل آخر يتمثل في المزاج الفني لبعض أولئك البلاغيين والنقاد الذي اعتمد على الذوق الشخصي أكثر من استقراء شواهد الشعر القديم.

ويمكن أن نلحظ ذلك المزاج الفني في المنهج الذي سلكه الإربلي خلال نقده رؤية ابن جني لقضية عدم استقلال القافية، فقد رفض الإربلي المعيارين اللذين استحسن بهما ابن جني التضمين، وهما السماع عن العرب والقياس عليه، وقال: «ولا حجة لابن جني فيما ذكره، فإن السماع والقياس قد جاءا في جميع عيوب

أشعار العرب»[١]، وهذه العبارة الأخيرة من كلامه ملتبسة، وربما قصد أن عيوب القافية جميعها مستقبحة اعتمادًا على السماع والقياس، لكن هذا الفهم لا ينسجم مع قوله بعد ذلك: «فلو كان السماع والقياس يُخرج العيب عن أن يكون عيبًا، لبطل جميع ما رواه علماء الأدب من عيوب أشعار العرب».

وهذه التتمة لا تعني إلا أمرًا واحدًا: أنه لا عبرة بالسماع والقياس في عيوب القافية، ولنا هنا أن نتساءل: فما المعيار إذًا في الحكم على الظاهرة الشعرية بالحسن أو القبح عند الإربلي؟

والحق أنه أجابنا ضمنًا في ثنايا سياقه حين أشار إلى علماء الأدب، ولا نشك أنه عنى بهم بعض علماء العصر العباسي الذين عابوا عدم استقلال القافية اعتمادًا على أذواقهم دون بيِّنة من الشعر القديم، كالذي قاله المرزباني: «خير الشعر ما لم يحتج بيت منه إلى بيت آخر»[٢]، عائبًا بيت امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطّى بِصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكَلْكَلِ

وهو المعنى ذاته الذي ردَّده الإربلي حين قال: «والعرب تحمد من الشعر ما كان كل بيت منه قائمًا بنفسه فذًّا لا تعلُّق له بغيره»[٣]، وإذا كان هذا خلاف ما هو واقع في معلقة رأس الجاهليين، فأي عرب تُرى يعنيهم الإربلي؟!

ويمكن معاينة ذلك المزاج الفني أيضًا في قول ابن رشيق القيرواني: «ومن الناس من يستحسن الشعر مبنيًّا بعضه على بعض، وأنا أستحسن أن يكون كل بيت قائمًا بنفسه، لا يحتاج إلى ما قبله، ولا إلى ما بعده، وما سوى ذلك فهو عندي تقصير.. ولم أستحسن الأول على أن فيه بُعدًا ولا تنافرًا؛ لأنه وإن كان كذلك فهو الذي كرهتُ من التثبيج»[٤]، فإنه لم يسُق لنا حجةً قوية تؤيد صحة استحسانه وتدحض استحسان غيره، وإنما هو استحسان ذاتي نظري يفتقد الدليل من استقراء الشعر العربي الذي ينبغي أن يكون مادة التقعيد النقدي.

إن أول مظاهر ارتباك الدرس البلاغي والنقدي تجاه قضية عدم استقلال القافية هو عدم تخصيص لون بلاغي لها ضمن الزحام الكثيف من المصطلحات بتقسيماتها وتفريعاتها المتداخلة، ولكن هذا لا يعني أن القضية اختفت تمامًا في مؤلفات البلاغيين والنقاد القدماء، بل ظهرت خافتةً ومتداخلة مع أحد مصطلحات

(١) القوافي: ٢٠٢.

(٢) الموشح: ٣٠.

(٣) القوافي: ٢٠١.

(٤) العمدة في صناعة الشعر ونقده: ٤١٩-٤٢٠.

البلاغة، وهو التضمين البديعي، فهناك علاقة خفية ربطت مصطلحي التضمين العروضي والتضمين البلاغي، هي أحد أسباب تداخلهما أحيانًا، وهذه العلاقة تكمن في تعريف كل منهما الذي قام في الأساس على فكرة واحدة، وإن استقلَّ كل تعريف بما يخصه فيما بعد.

ويمكن استنباط تلك العلاقة من كلام أحد علماء العروض، وهو ابن كيسان، حين يعلل سبب تسمية التضمين العروضي قائلًا: «وإنما سمي هذا الشعر مضمَّنًا لأن البيت الأول والثاني بهما تتم الفائدة، فقد ضمَّن البيت الأول الثاني، والثاني الأول»(١)، فإذا تأملنا عبارته وجدناها تنطبق على التضمينين العروضي والبلاغي ولا تخصُّ أحدهما دون نظيره، هذا إلى جانب تشابه المصطلحين في التسمية الذي لا يُنكَر أثره في إحداث التداخل بينهما.

ويؤيد هذا التصورَ كلمةٌ عبَّر بها الشنتريني عن مخالفة المتأخرين المتقدمين في الحكم على التضمين العروضي، وذلك حيث يقول: «والمتأخرون عدُّوه في العيوب، وسموه تضمينًا، من التضمين الذي هو الإيداع، كأن الشاعر أودع تمام معنى البيت الأول في الثاني وضمَّنه إياه»(٢).

وظاهر أيضًا أن هذا الوصف مما لا يستقل به أحد التضمينين عن الآخر، بل يُلحظ أن الإيداع الذي فسَّر به الشنتريني التضمين العروضي هو أحد مصطلحات علماء البديع كذلك، وأطلقوه على التضمين أو بعض أنواعه(٣)، وهي أمور تفتح بابًا واسعًا لالتباس التضمين العروضي بصنوه البلاغي.

والجدير بالذكر أن الخطيب التبريزي بعدما فرغ من كلامه على التضمين العروضي وقصَر العيب فيه على النوع الذي تفتقر فيه كلمة القافية إلى البيت التالي، ذكر التضمين البلاغي ضمن أنواع مختلفة من البديع تحت باب «ما تجب معرفته من صنعة الشعر»(٤)، إلا أنه عرَّفه بقوله: «أن يأتي البيت لا يتم معناه إلا بالذي بعده، وقد تقدَّم ذكره»(٥)، ومعلوم أن هذا التعريف هو حد التضمين العروضي لدى أكثر علماء

(١) تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها: ٢٧٥.

(٢) الكافي في علم القوافي: ٥٦.

(٣) راجع معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٢١٣-٢١٥.

(٤) يرى أستاذنا الدكتور حسن عباس أن هذا الباب ليس من عمل التبريزي، وإنما هو مقحم على كتابه، دراسات في المكتبة العربية: ٢٠٧، وإن كانت عبارة «وقد تقدم ذكره» التي سترد في النص المنقول توحي بأن كلامه متصل بما سبق أن ذكره في التضمين العروضي.

(٥) الوافي في العروض والقوافي: ٢٥٨.

القافية، ثم إن التبريزي استشهد عليه بمثالين، أحدهما من التضمين البلاغي الذي يعمد فيه الشاعر إلى اقتباس شيء من شعر غيره، وجعل الإربلي التضمين البلاغي نوعًا من التضمين العروضي(١)، وكل هذا يعزز احتمال أن يكون المصطلح البلاغي قد نشأ ابتداءً في كنف العروضي، ثم انفصل عنه واستقل.

فنرى أبا هلال العسكري مثلًا لا يتطرق إلى التضمين البلاغي إلا مستطردًا في كلامه على التضمين العروضي، وربما دلَّت صيغة التقليل التي عبَّر بها حين قال: «وقد تسمى استعارتك الأنصاف والأبيات من شعر غيرك، وإدخالك إياه في أثناء أبيات قصيدتك تضمينًا»(٢) على تأخر إطلاق تسمية التضمين على المصطلح البلاغي مقارنةً بأصالتها في المصطلح العروضي، لا سيما أنه ما من شك أن مصطلح التضمين البلاغي من أنواع البديع المتأخرة النشأة، بدليل قول محمد الأردستاني: «وأما التضمين، فقد لهج جماعة من المتأخرين به واستكثروا»(٣)، وقول المظفر بن الفضل العلوي: «وهذا في أشعار العرب قليل جدًّا، وقد استعمل المحدثون من ذلك ما لا يأتي عليه الإحصاء كثرةً وعدًّا»(٤).

ويؤكد هذا أننا لا نكاد نظفر في المصادر البلاغية التي بين أيدينا بشاهد على التضمين من الشعر الجاهلي، بل من المدهش أن ينسب بعضها(٥) إلى الحارث بن مضاض الجرهمي أبياتًا اشتملت على التضمين، ثم تخلو جميعًا من شاهد جاهلي واحد تحت هذا الباب، ومرجع هذا إلى أن التضمين في حقيقته كترديد الأقوال المأثورة والأمثال السائرة وإدراجها ضمن السياق، وهذا لا يتأتى إلا بعد أن تنضج تلك الأقوال وتجري مجرى المثل، وإذًا فمن الطبيعي ألا يعتاد الشعراء التضمين في أشعارهم إلا بعد مرور الزمن على تراث شعري غني كالشعر الجاهلي، ليصبح فيما بعد معينًا خصبًا يغترفون منه ويزينون به أشعارهم.

وقد يكون للجاهليين تضمينات كثيرة في أشعارهم من شعر من سبقوهم، لكنَّ انتماء شعر سابقيهم إلى حقبة مظلمة من تاريخ الشعر العربي يجعل تحديد النصوص المضمَّنة في أشعار الجاهليين أمرًا متعذرًا، أضف إلى ذلك أن الشاعر كثيرًا ما يضمِّن في شعره شعر غيره دون أن يشير في أثناء السياق إلى أن هذا المضمَّن مدرج في شعره، فيخفى النص المضمَّن على من لم يعلمه من قبل، «بحيث يظن السامع أن البيت بأجمعه

(١) القوافي: ١٩٩.

(٢) كتاب الصناعتين الكتابة والشعر: ٣٦.

(٣) لمع صناعة الشعر: ١١٨.

(٤) نضرة الإغريض في نصرة القريض: ١٩٠-١٩١.

(٥) لمع صناعة الشعر: ١١٨.

له»[١]، بل إن هذا هو أجود التضمين كما أوضح ذلك ابن رشيق القيرواني[٢]؛ ولذا لم تفطن العقلية البلاغية لإدراك ظاهرة التضمين إلا متأخرًا، عندما تسنَّى لها استخراج الشعر المضمَّن المشهور من الشعر المضمَّن فيه.

ولقد جاءت بعض شواهد الإربلي موضحةً السر الذي أحدث هذا الارتباط بين المصطلحين العروضي والبلاغي، وهو أن اقتباس شاعر بيت آخر وإيداعه في شعره غالبًا ما يجعل البيت المقتبَس محتاجًا إلى ما بعده، ويجعل ما قبله محتاجًا إليه، وذلك كقول أبي تمام:

لَـوْ كُنْـتَ عَاتَبْـتَ بِالْحُسْـنَى وَقُلْـتَ كَمَـا ... قَـالَ ابْـنُ أَوْسٍ، فَفِـي أَشْـعَارِهِ أَدَبُ:

«لَـيْسَ الْحِجَـابُ بِمُقْـصٍ عَنْـكَ لِـي أَمَـلًا ... إِنَّ السَّـمَاءَ تُرَجَّـى حِـينَ تَحْتَجِـبُ»

لَكَـانَ أَوْلَـى مِـنَ التَّأْنِيـبِ مِنْـكَ عَلَـى ... مَـا لَـمْ يَكُـنْ لِـيَ رَأْيٌ فِيـهِ أَوْ أَدَبُ[٣]

فالبيت الثاني في محل مفعول به بالفعل «قال» الذي في البيت الأول، وفي البيت الثالث جواب الشرط الذي بدأ في البيت الأول وتم في الثاني.

وهي سمة لم ينفرد بها التضمين البلاغي دون بقية ألوان البديع، فقد مرَّ بنا ما ذكره نشوان الحميري من كثرة وقوع التضمين العروضي بعد القسَم[٤]، وهو معدود في ألوان البديع[٥].

ولاحظ أحد الباحثين أن التضمين العروضي يرتبط بنوع التفريع[١]، وهو ما تنبه إليه بعض البلاغيين والنقاد القدماء كابن أبي الإصبع المصري حين أشار إلى كثرة مجيء أصل التفريع في بيت ومجيء الفرع في

(١) خزانة الأدب وغاية الأرب: ١٠٦/٤.

(٢) العمدة في صناعة الشعر ونقده: ٧٢٠.

(٣) القوافي: ٢٠٠.

(٤) القوافي (تحقيق محمد عزير شمس): ٢٦٩.

(٥) لمع صناعة الشعر: ١٨٣، كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب: ١٨٥، بديع القرآن: ١١٢.

آخر[٢]، وكذلك ابن حجة الحموي الذي حالت عقدة البيت المستقل بينه وبين التعمق في دراسة عدم استقلال القافية الكامن في التفريع، إذ نراه يفضِّل وقوع التفريع في بيت واحد، ويحكم بأنه الأبلغ[٣]، متناسيًا أن الصورة الثانية هي الأكثر شيوعًا في الشعر العربي.

ومرجع تلك القدرة المشتركة بين هذه الأنواع البديعية إلى أنها تفرض طرائق معينة في نظم البيت الشعري تفضي إلى عدم استقلال قافيته، وهي القوالب التي التفت إليها الدكتور شكري عياد بقوله: «إن البيت العربي، بخصائصه التي وصفناها، قد فرض على الشاعر نوعًا من الصياغة المحكمة طبع الشعر العربي، منذ أقدم عهوده، بطابع الصنعة، واستتبع قوالب شعرية لا تحصى»[٤].

هذا وإن كان التضمين البلاغي انفرد بالقدرة على أداء دورين متناقضين من حيث استقلال القافية وعدمه، فقد كان وسيلة الشعراء في تحقيق استقلال القافية أيضًا، كما هو ملحوظ في بعض شواهد البلاغة، منها قول سراج الدين الوراق:

يَـــــا لَائِمِـــــي فِـــــي هَوَاهَـــــا أفْرَطْـــــتَ فِـــــي اللّـــــوْمِ جَهْـــــلَا

مَـــــا يَعْلَـــــمُ الشَّـــــوْقَ إِلّا وَلَا الـصَّبَابــــــــــــــــــــةَ إِلّا[٥]

ومنها قول عبد العزيز الأنصاري:

---

(١) ظاهرة التضمين العروضي في شعر الأعشى (دراسة في المفهوم والوظيفة): ٨٢، والتفريع أن يُصدِّر المتكلم كلامه، نظمًا كان أو نثرًا، باسم منفي بـ«ما» النافية خاصة، ثم يصف ذلك الاسم بأحسن أوصافه، ثم يجعله أصلًا يُفرِّع منه جملة من جار ومجرور متعلق به تعلُّق مدح أو هجاء أو غير ذلك، ثم يخبر عن ذلك الاسم بأفعل التفضيل، ثم يُدخل «مَنْ» على المقصود بالمدح أو الذم، ويُعلِّق المجرور بأفعل التفضيل، فتحصل المساواة بين الاسم الداخلة عليه «ما» وبين المجرور بـ«مَنْ»، خزانة الأدب وغاية الأرب: ٤/٢٤١.

(٢) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: ٣٧٣.

(٣) خزانة الأدب وغاية الأرب: ٤/٢٤٢.

(٤) موسيقى الشعر العربي (مشروع دراسة علمية): ١٠٩.

(٥) خزانة الأدب وغاية الأرب: ٢/٣١٦.

صِـــلِي وَدَعِـــي نِفَـــارَكِ عَـــنْ مُحِـــبٍّ بِـــــذِكْرِكِ آنِـــــسٌ وَاللَّيْـــــلُ سَـــــاكِنْ

وَلَا تَسْـــــــتَقْبِحِي شَـــــيْبًا بِرَأسِـــــي فَمَـــا إِنْ شِـــبْتُ مِـــنْ كِبَـــرٍ وَلَكِـــنْ[١]

لأن النص المضمَّن إذا كان مشهورًا أعان الشاعر على الاكتفاء بإيراد بعضه لإقفال البيت وجعله غير مفتقر إلى ما بعده، وذلك اعتمادًا على قدرة السامع على إتمامه.

ويبدو أن سر ارتباط التضمينين العروضي والبلاغي الذي ظهر من شواهد الإربلي هو ما دعا بعض البلاغيين والنقاد القدماء إلى أن يستسيغوا التلازم بين المصطلحين، ولا يجدوا غضاضة في أن يظلَّا مرتبطين بأيٍّ من الوجوه.

فابن رشيق القيرواني على الرغم من أنه مقت الخلط بين التضمين البلاغي وغيره حين استهلَّ حديثه عنه فقال: «وهذا باب يختلط على كثير من الشعراء ممن ليس له ثقوب في العلم، ولا حذق بالصناعة، كجماعة ممن وُسم في بلدنا بالمعرفة، ونُسب إليها، مكذوبًا عليه فيها، كاذبًا فيما ادَّعاه منها»[٢]، فإنه لا يلبث بعد ذلك أن يُدخل التضمين العروضي فيه قائلًا: «ومن أنواع التضمين تعلُّق القافية بأول البيت الذي بعدها»[٣]، معبِّرًا بذلك عن إحساسه بأن التضمين البلاغي يتسبب في عدم استقلال القافية، وصرَّح ابن حجة الحموي بهذا المعنى فقال: «هذا النوع، أعني الإيداع، يغلب عليه التضمين»[٤].

ولقد أدت تلك الوشيجة بين التضمينين العروضي والبلاغي إلى تأثر مصطلح التضمين البلاغي بطريقة تناول مفهوم التضمين العروضي، فكما أن إخراج التبريزي النوع الذي لا تفتقر فيه كلمة القافية إلى ما بعدها من حد التضمين العروضي المعيب أفضى إلى تشكُّل مصطلح التضمين البلاغي عنده على النحو السالف، فإن أبا هلال العسكري حين وسَّع التضمين العروضي ليشمل كل بيت محتاج إلى ما يليه، وكل فصل من الشعر إلى الآخر، وكل سجعة إلى الأخرى، لم يبق أمامه إلا أن يقصر التضمين البلاغي على أنه

(١) أنوار الربيع في أنواع البديع: ٣/٧٧.

(٢) العمدة في صناعة الشعر ونقده: ٧١٩.

(٣) السابق: ٧٢٧.

(٤) خزانة الأدب وغاية الأرب: ٤/١٠٦.

استعارة الشاعر الأنصاف والأبيات من شعر غيره[١]، ونجد ما يشبه هذا عند المظفر بن الفضل العلوي، ونجم الدين بن الأثير الحلبي، وابن حجة الحموي[٢]، وغيرهم.

ولم يسلم التضمين العروضي هو أيضًا من التأثر بالتضمين البلاغي، ونستطيع أن نلحظ كيف أسهمت جهود البلاغيين بتناول التضمين البلاغي في تخليص التضمين العروضي الحسن من التضمين العروضي المعيب، فضياء الدين بن الأثير مثلًا يقسم التضمين البلاغي ضربين: أحدهما تضمين الإسناد، وفيه يكون البيت الأول مسندًا إلى الثاني، فلا يقوم الأول بنفسه، ولا يتم معناه إلا بالثاني، والضرب الآخر يضمِّن فيه الشاعر شعره شعرًا لغيره قصدًا للاستعانة على إتمام المراد، وتأكيدًا لمعناه، وبدونه يصح معنى البيت الأول ولا يحتاج إلى تمام[٣].

فنحن نرى أن هذا الأسلوب في تناول التضمين البلاغي أفسح مجالًا لإدخال التضمين العروضي الحسن تحته، أي تحت تقسيمات البديع التي بها يحسن الشعر ويكتسب ميزة، ومن ثم نفض وصمة العيب عن نوع من التضمين العروضي بعدما ظل التضمين العروضي عمومًا محاطًا بأوصاف القبح وبعيدًا عن أي تحليل إبداعي ينسب إليه أي قيمة فنية.

وبذلك اكتسب التضمين العروضي المعيب قدرًا من التحديد والدقة بدلًا من الاتساع الذي جعله يطغى كثيرًا على كل احتياج ملحوظ في البيت الشعري إلى ما يليه، وبغير دراسة البلاغيين والنقاد التضمين البلاغي ما كانت هذه المعالجة الاصطلاحية لتُجرى على نظيره العروضي.

والحق أن التصوُّر الذي انتهجه الخطيب التبريزي في فهم التضمين البلاغي يمثل البقعة المضيئة وسط عتمة ارتباك البحث البلاغي والنقدي تجاه عدم استقلال القافية؛ لأنه منح القضية قيمتها الفنية المستحقَّة دون أن يترتب على صنيعه هدم لمصطلح التضمين العروضي، ومن غير المستبعَد أن يكون أبو البركات الأنباري قد اطلع على جوانب هذه الرؤية أو تأثر بها، بحكم تأخره عن التبريزي، فهو يبسط ما كان أجمله في «الموجز في علم القوافي»[٤] ضمن كتابه «اللمعة في صنعة الشعر»[١]، ويصوغ مفهوم التضمين

(١) كتاب الصناعتين الكتابة والشعر: ٣٦.

(٢) نضرة الإغريض في نصرة القريض: ٣١، ١٩٠، جوهر الكنز، تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة: ٢٦٢، خزانة الأدب وغاية الأرب: ٤/١٠٦ على الترتيب.

(٣) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: ٢٣٢.

(٤) ص ٤٢.

البلاغي في هيئة تعريف عام يقبل تحته التقسيم، فيقول: «أن لا يتم معنى البيت إلا بالذي بعده»، ومن ثم يمكنه بهذا التأصيل أن يصم بالعيب تعلُّق كلمة القافية بما بعدها، ويخلِّص منه اعتماد معنى البيت على معنى ما يليه خاصًّا إياه بالحسن.

ولم تنحصر براعة الأنباري في هذا العرض التقسيمي التام الوضوح، بل تتجلى أيضًا في استشهاده على القسم الداخل في صنعة الشعر بقول الشاعر:

أقُـــولُ لِصَـــاحِبِي وَالْعِـــيسُ تَهْـــوِي بِنَـــا بَـــيْنَ الْمُنِيفَـــةِ فَالضِّـــمَارِ:

«تَمَتَّـــعْ مِـــنْ شَـــمِيمِ عَـــرَارِ نَجْـــدٍ فَمَـــا بَعْـــدَ الْعَشِـــيَّةِ مِـــنْ عَـــرَارِ»

لأنه مثال معبِّر عن ظاهرتين فنيتين في آن واحد: احتياج البيت إلى ما يليه، وإيداع شعر مقتبَس في شعر مبتدَع.

وعلى الرغم من أن أستاذنا الدكتور حسن عباس قد خلص إلى أن «اللمعة في صنعة الشعر» ليس كتابًا أصيلًا من تأليف الأنباري، بل هو اختصار لكتاب «لمع صناعة الشعر» للأردستاني[٢]، فإننا لا نقع على أصل هذه الرؤية التي تناول بها الأنباري التضمين البلاغي ضمن كلام الأردستاني عن المصطلح ذاته في كتابه.

ولقد حال الارتباك في تناول قضية عدم استقلال القافية بين بعض البلاغيين والنقاد وبين الأخذ برؤية التبريزي على هذا الوجه من الحسم الذي اتسم به، فابن الأثير يُدخل القضية حينًا تحت لون التضمين البلاغي وفق تقسيمه في «الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور» الذي أوضحناه، وكذلك في «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر»[٣]، ويُخرجها حينًا آخر في «كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب» حيث يقول: «وأما التضمين في الشعر فهو تعليق معنى البيت بما بعده، وليس مما نحن فيه»[٤].

(١) ص ٦٧، دلَّ المؤلف على أن كتابه «الموجز» أسبق من «اللمعة» حين اختتم كلامه قائلًا: «وقد بيَّنَّاه في كتابنا الموجز في علم القوافي».

(٢) دراسات في المكتبة العربية: ٢٠٧.

(٣) ص ٣/٢٠٠-٢٠٥.

(٤) ص ٢١٣.

من ناحية أخرى، لم تلتفت طائفة من البلاغيين إلى قضية عدم استقلال القافية الكامنة في نوع التضمين البديعي بسبب طبيعة الشواهد التي اعتمدوا عليها؛ إذ اقتصر فيها الاقتباس على أقل من بيت، ومن ثم لم تنعدم استقلالية البيت الشعري، وذلك كما في قول الأخيطل:

وَلَقَدْ سَمَا لِلْخُزَّمِيِّ فَلَمْ يَقُلْ بَعْدَ الْوَغَى لَكِنْ تَضَايَقَ مُقْدَمِي

وفيه تضمين من بيت عنترة العبسي في معلقته، وقد مثَّل به عبد الله بن المعتز(١)، وابن وكيع التنيسي(٢)، وأبو هلال العسكري، والأردستاني(٣)، وآخرون.

في حين نجد من استكثر من الشواهد وبالغ في ذلك إلى درجة أقحمت في النوع البديعي ما ليس منه، وشوَّشت عليه القضية بالكلية، كالذي وقع فيه أسامة بن منقذ حين أدرج في شواهد التضمين البلاغي مثل قول الشاعر:

الْعُمْرُ أَقْصَرُ مُدَّةً مِنْ أنْ يُمَحَّقَ بِالْعِتَابِ

أفَأنْ تَكَدَّرَ مَا صَفَا مِنْهُ بِهَجْرٍ وَاجْتِنَابِ

فَتَنَعَّمَنْ سَاعَاتِهِ فَمُرُورُهَا مَرُّ السَّحَابِ

وقوله:

انْظُرْ إِلَى وَجْهِ حَبِيبٍ لَنَا كَيْفَ مَحَا الشَّوْكُ بِهِ النَّقْشَا

قَدْ كَتَبَ الدَّهْرُ عَلَى خَدِّهِ بِالشِّعْرِ: وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى

وقوله:

(١) البديع: ٦٤.

(٢) المنصف للسارق والمسروق منه: ١٦٩.

(٣) كتاب الصناعتين الكتابة والشعر: ٣٦، لمع صناعة الشعر: ١١٩ على الترتيب.

يَسْـــتَوْجِبُ الْعَفْـــوَ إِذَا هُـــوَ اعْتَـــرَفْ عَمَّـــا جَنَـــاهُ وَانْتَهَـــى عَمَّـــا اقْتَـــرَفْ

لِقَوْلِـــــــــــــــــــــــــهِ: +🔔➔✍ ①🔔⅄✂ℵ❑←♑♦☝♈♦③ ♌ℵ☎
وقوله:

أتُـــرَى الْجِيـــرَةَ الّـــذِينَ تَـــدَاعَوْا بُكْـــرَةً للـــزَّوَالِ قَبْـــلَ الـــزَّوَالِ

عَلِمُـــوا أنَّنِـــي مُقِـــيمٌ، وَقَلْبِـــي فِـــيهِمُ رَاحِـــلٌ أمَـــامَ الْجِمَـــالِ

مِثْـــلُ صَـــاعِ الْعَزِيـــزِ فِـــي أرْحُـــلِ الْـــ ـــقَوْمِ، وَمَـــا يَعْلَمُـــونَ مَـــا فِـــي الرِّحَـــالِ[1]

فظاهر أن هذه الأشعار وأشباهها من باب الاقتباس من القرآن الكريم والاستشهاد به والتلميح إلى قصصه لا التضمين من الشعر، مع أن أسامة كان دقيقًا في صياغة تعريفه قبلُ إذ قال: «اعلم أن التضمين هو أن يتضمَّن البيت كلمات من بيت آخر»[2].

وقد أفضى تطور علم البديع وتحديد مصطلحاته وتفريعها إلى اختفاء قضية عدم استقلال القافية تدريجيًّا التي ظهرت على استحياء تحت مصطلح التضمين البديعي، فمثلًا لا نرى لها أي وجود في كلام ابن أبي الإصبع المصري الذي استحال التضمين لديه ثلاثة ألوان: التضمين، واختصه باقتباس كلمة من بيت شعر، والإيداع، واختصه باقتباس شطر بيت، والاستعانة، واختصها باقتباس بيت كامل[3]، فلم يعد للتضمين العروضي موضع وسط هذا التقسيم.

ونكاد نجزم بأن القضية اختفت نهائيًّا من الدرس البلاغي عند الخطيب القزويني[4] أو قبيله، واستقر الأمر كذلك في مصنفات من جاؤوا بعده، حتى أنكر ابن معصوم المدني وجودها من الأصل، فساق تعريف

(١) البديع في نقد الشعر: ٢٥٢، ٢٥٥-٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨ على الترتيب، وفي البيت الأخير: «وَمَا يَعْمَلُونَ» وهو تحريف يدل عليه السياق.

(٢) البديع في نقد الشعر: ٢٤٩.

(٣) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: ١٤٠، ٣٨٠، ٣٨٣ على الترتيب.

(٤) التلخيص في علوم البلاغة: ٤٢٤، الإيضاح في علوم البلاغة: ٥٩٤.

التضمين العروضي، ثم قال: «التضمين بهذا المعنى اصطلاح العروضيين لا البديعيين، والخلط بين الاصطلاحين خطأ محض»[١].

وفي العصر الحديث، أسهم ميل بعض الباحثين إلى قبول التضمين العروضي أو استحسان بعض صوره في الاقتراب من قضية عدم استقلال القافية بجرأة غير معهودة لدى القدماء، وتباينت رؤاهم وفقًا لمواقفهم من تصنيف اتجاهات العروضيين السابق نحو القضية.

فمثلًا انعكس وضوح الموقف لدى الدكتور محمد حماسة، حين اختار تقسيم التضمين العروضي نوعين: حسنًا ومعيبًا، على جانب مهم من دراسته، إذ رأى أن ثمة نوعين من المعنى، أحدهما جزئي يمكن أن يكتفى به إذا ذُكر وحده في بيت من الشعر، والآخر كلي يشمل جزءًا كبيرًا من القصيدة أو القصيدة كلها، وبه تكون القصيدة أجزاء متلاحمة[٢].

وبذلك وضع بين أيدينا تصورًا منضبطًا بناه على التفريق الذي اعتمده في مشكلة التضمين العروضي، ونستطيع أن ننظر من خلال هذا التصور الجديد إلى البيت غير المستقلة قافيته، فنراه تامًّا من حيث معناه الجزئي، وغير تام من حيث المعنى الكلي، فلا يقع حينها التناقض بين كون البيت وحدة مكتملة في الشعر البيتي وبين احتياجه إلى غيره من الأبيات.

أما رأي الدكتور موسى سامح ربابعة في مواقف العروضيين فلم يكن حاسمًا، ولم يعيِّن لنا الاتجاه الذي اعتمده في الخلاف، بل اكتفى بتجاوز النزاع الشائك في التضمين العروضي قائلًا: «ليس هناك من سبب يحول دون النظر إلى هذه الظاهرة على أنها ظاهرة أسلوبية، تكشف إلى حد بعيد عن الفاعلية الشاعرية التي لا تعترف في كثير من الأحيان بسلطة النقد»[٣]، وهي عبارة إنشائية تعجَّل بها الولوج إلى دراسة القضية على غير هدى، وبناءً عليه اضطرب تحليله الفني لعدم استقلال القافية؛ ولذا لا نستطيع أن نوافقه على أن عدم استقلال القافية في بيتي النابغة:

وَهُمْ وَرَدُوا الْجِفَارَ عَلَى تَمِيمٍ ... وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عُكَاظَ إِنِّي

شَهِدْتُ لَهُمْ مَوَاطِنَ صَادِقَاتٍ ... شَهِدْنَ لَهُمْ بِصِدْقِ الْوُدِّ مِنِّي

(١) أنوار الربيع في أنواع البديع: ٦/٧٣.

(٢) الجملة في الشعر العربي: ١٨٦.

(٣) ظاهرة التضمين العروضي في شعر الأعشى (دراسة في المفهوم والوظيفة): ٨٤.

ينهض بوظيفة لها فاعليتها في سياق النص الشعري الذي وردت فيه، ولا أن نردد معه هذا القول: «فقد ورد هذان البيتان ضمن سياق المفاخرة القبلية، ولذلك فإن الشاعر أراد أن يُبرز دوره في هذه المفاخرة، فجعل ضمير المتكلم «الأنا» يأتي ليحتل القافية؛ وذلك من أجل أن يلفت نظر الآخرين إلى ذاته»[١]؛ لأن ارتباط كلمة القافية نحويًّا بأول البيت التالي لا يعمل على إبرازها كما رأى، بل من شأنه أن يجعلها خافتة لعدم استقلالها واحتياجها إلى ما بعدها، وذلك بسبب عدم الوقف الكامل عليها والاستغناء بها، كما أوضح ذلك الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف[٢].

- **الخاتمة**

سعت هذه الدراسة إلى استجلاء موقف البلاغيين والنقاد القدماء من عدم استقلال البيت الشعري، متتبِّعةً في البدء اتجاهات علماء القافية في فهم التضمين العروضي، وملاحظة أثر اختلاف تلك الاتجاهات في الدرس البلاغي والنقدي.

ولعل الصفحات السالفة أثبتت أن أكثر القدماء وقفوا مرتبكين حيال تعلُّق القافية بما بعدها، وذلك نتيجة عدم اتضاح رؤى العروضيين بصورة كافية في تمييز التضمين الحسن من التضمين المعيب، فكانت دراسة الظاهرة من الوجهة البلاغية رهينة بمدى استحسانها من الوجهة العروضية.

وسلَّطت الدراسة الضوء على الذوق الشخصي لدى عدد من النقاد الذي أسهم في وضع حواجز بينهم وبين استقراء شواهد الشعر القديم التي ينطق بناؤها الفني بالقول الفصل في المسألة.

وقد يكون أبرز ما أنجزه البحث أن نبَّه على ضرورة إعادة النظر في حقيقة عدم استقلال البيت الشعري الذي ظل موضوعًا داخل دائرة عيوب القافية، وهو الأمر الذي يؤكد أهمية دراسته من جديد بوصفه قيمة فنية ربما يختبئ وراءها الكثير من الدلالات البلاغية ضمن نصوص الشعر العربي.

- **أهم المصادر والمراجع**

أنوار الربيع في أنواع البديع: علي بن معصوم المدني، تحقيق شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٨٨ه-١٩٦٨م.

الإيضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني، تحقيق د. محمد السعدي فرهود، د. محمد عبد المنعم خفاجي، د. عبد العزيز شرف، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٤٢٠ه-١٩٩٩م.

البديع: عبد الله بن المعتز، تحقيق إغناطيوس كراتشقوفسكي، دار المسيرة، لندن، ١٤٠٢ه-١٩٨٢م.

(١) ظاهرة التضمين العروضي في شعر الأعشى (دراسة في المفهوم والوظيفة): ٧٩.

(٢) الجملة في الشعر العربي: ١٨٤.

بديع التحبير شرح ترجمان الضمير في مدح الهادي البشير: محمد بدر الدين الرافعي الخلوتي، المطبعة العلمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣١٢ه.

البديع في نقد الشعر: أسامة بن منقذ، تحقيق د. أحمد أحمد بدوي، د. حامد عبد المجيد، مراجعة د. إبراهيم مصطفى، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٣٨٠ه-١٩٦٠م.

بديع القرآن: ابن أبي الإصبع المصري، تحقيق د. حفني محمد شرف، دار نهضة مصر، القاهرة.

البناء العروضي للقصيدة العربية: د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ه-١٩٩٩م.

التلخيص في علوم البلاغة: الخطيب القزويني، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، ١٣٥٠ه-١٩٣٢م.

تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها: محمد بن أحمد بن كيسان النحوي، تحقيق إبراهيم السامرائي، منشور ضمن رسائل ونصوص في اللغة والأدب والتاريخ، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ه-١٩٨٨م.

الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: ضياء الدين بن الأثير، تحقيق د. مصطفى جواد، د. جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٧٥ه-١٩٥٦م.

الجملة في الشعر العربي: د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.

جوهر الكنز، تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة: أحمد بن إسماعيل بن الأثير الحلبي، تحقيق د. محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية.

خزانة الأدب وغاية الأرب: أبو بكر بن علي بن عبد الله بن حجة الحموي، تحقيق د. كوكب دياب، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ه-٢٠٠١م.

دراسات في المكتبة العربية: د. حسن عباس، دار الشاعر، طنطا، ١٩٩٩م.

ديوان النابغة الذبياني: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.

ظاهرة التضمين العروضي في شعر الأعشى (دراسة في المفهوم والوظيفة): د. موسى سامح ربابعة، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثامن، الرياض، ١٤١٦ه-١٩٩٦م.

العروض الجديد (أوزان الشعر الحر وقوافيه): د. محمود علي السمان، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م.

العمدة في صناعة الشعر ونقده: الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق د. النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ه-٢٠٠٠م.

القافية (دراسة صوتية جديدة): د. حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٨ه-١٩٩٨م.

القوافي: سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٤ه-١٩٧٤م.

القوافي: عبد الباقي بن المحسِّن التنوخي، تحقيق د. محمد عوني عبد الرؤوف، دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م.

القوافي: علي بن عثمان الإربلي، تحقيق ودراسة د. عبد المحسن فراج القحطاني، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ه-١٩٩٧م.

القوافي: نشوان بن سعيد الحميري، تحقيق محمد عزير شمس، مجلة المجمع العلمي الهندي، المجلد الثامن، العددان الأول والثاني، الهند، يونيو ١٩٨٣م.

القوافي وما اشتُقَّت ألقابها منه: محمد بن يزيد المبرد، تحقيق د. رمضان عبد التواب، حوليَّات كلية الآداب بجامعة عين شمس، المجلد الثالث عشر، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٣م.

الكافي في علم القوافي: محمد بن عبد الملك بن السراج الشنتريني، دراسة وتحقيق د. علاء محمد رأفت، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٣م.

كتاب الصناعتين الكتابة والشعر: الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧١ه-١٩٥٢م.

كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب: ضياء الدين بن الأثير، تحقيق د. نوري حمودي القيسي، د. حاتم صالح الضامن، هلال ناجي، دار الكتب، الموصل، ١٩٨٢م.

لسان العرب: محمد بن مكرم (ابن منظور)، تحقيق عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.

لمع صناعة الشعر: محمد بن أحمد الأردستاني، تحقيق د. حسن عباس، كلية الآداب، جامعة طنطا، ١٩٩٨م.

المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن الأثير، تحقيق د. أحمد الحوفي، د. بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٣٨١ه-١٩٦٢م.

مختصر القوافي: عثمان بن جني، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٥ه-١٩٧٥م.

المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها: عبد الله الطيب، دار الآثار الإسلامية، الكويت، ١٤٠٩ه-١٩٨٩م.

معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: د. أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧م.

المنصف للسارق والمسروق منه: الحسن بن علي بن وكيع، تحقيق عمر خليفة بن إدريس، جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

الموجز في علم القوافي: أبو البركات الأنباري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، منشور ضمن ثلاثة كتب لأبي البركات الأنباري، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ه-٢٠٠٢م.

موسيقى الشعر العربي (مشروع دراسة علمية): د. شكري محمد عياد، دار المعرفة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٨م.

الموشح، مآخذ العلماء على الشعراء في عدَّة أنواع من صناعة الشعر: محمد بن عمران بن موسى المرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٥م.

نضرة الإغريض في نصرة القريض: المظفر بن الفضل العلوي، تحقيق د. نهى عارف الحسن، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٦ه-١٩٧٦م.

الوافي في العروض والقوافي: يحيى بن علي التبريزي (الخطيب التبريزي)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ه-١٩٨٦م.

The position of the ancient rhetoricians and critics From the lack of independence of the poetic verse

By

Alsayed Ramadan Alsayed

Prof.Dr. Mohamed AlSayed Aldesouky

Emeritus Professor, Department of Arabic Language and its Literature

Faculty of Arts, Tanta University

Dr. Hassan Abd Al-Aal Abbas

Emeritus Professor, Department of Arabic Language and its Literature

Faculty of Arts, Tanta University

Abstract:

The verse constitutes the rhythmic unit that makes up the structure of the text in the verse. The magnificence of any poetic text becomes clear through the joining of its verses to each other. Therefore, it is imperative to understand the links between the verses that are stacked on top of each other in this creative entity that represents the first Arabs art, and there is no doubt that studying the position of the rhetoricians and ancient critics regarding the lack of independence of the poetic verse is a step in this path.

This study acquires great importance because it addresses a research gap related to an aspect that is not completely clear. Due to the differences that surround it, its reference to the conceptualization of the reality of the prosody inclusion, which was counted in the defects of rhyme, and the presentation of various visions that imposed the independence of the poetic verse in a way, but these visions still need to be reconsidered and the critical trends based on them.

Accordingly, the research aims to identify the most important heritage texts in the bellies of rhetoric and literary criticism books that were exposed to the issue of the lack of independence of the poetic verse, and to try to form a complete picture that shows the truth of the position of the ancients on it, by relying on a scientific methodology based on understanding, analysis and induction.

Keywords: Independence, verse, rhetoric, criticism.